تمهيد: مع منتصف القرن 19م شهدت تونس **حركة إصلاحية** واسعة التي أدخلت تونس في أزمة مالية كبيرة، فاستغلت الدول الاوربية هذا الوضع المالي لتحصل على امتيازات ومعاهدات لصالح رعاياها وعلى رأسهم فرنسا التي انتهى بها الى فرض الحماية على تونس سنة 1881.

- **عهد عثمان بن علي (1814):** دام حكمه مدة 3 أشهر و12 يوما فقط.

- **عهد محمود بن محمد باي (1814-1824):** في عهده آمنت البلاد واطمأنت العباد وساسهم بلطف واجتنب الشدة والعنف، رغم ظهور بعض الثورات من طرف الجند.

- **عهد حسين بن محمود (1824-1835):** يشهد عهده بداية الازمة المالية في تونس بسبب المنافسة الاوربية والتدخل الاقتصادي الأوربي.

- **عهد مصطفى بن محمود باي (1835- 1837):** هو اول من لبس النيشان من بني الاسرة الحسينية، حيث شهد في عهده تزايد النفوذ الأوربي على تونس مما أدى الى تناقص هيبتها.

- **عهد أحمد باي المشير (1837- 1855):** يأتي على رأس البايات الذين تزعموا **الحركة الإصلاحية** متأثرا بما قام به محمد علي باش في مصر، بحيث أنشأ **مدرسة حربية** و استقدم لتسييرها و تأطيرها أساتذة من الدولة العثمانية و أوربا، وهذا بهدف تطوير الجيش و عصرنته، وقد تولى إدارة المدرسة **الجنرال خير الدين التونسي** ، وأسس كذلك **دار لصناعة السفن** و انشأ **جيشا مدعما بالأسلحة** و **بنى اسطول تونسي** و شجع على نشر العلم، بالإضافة الى اصلاحات أخرى **شملت المجالات الإدارية، الاقتصادية و الاجتماعية** ،لقد كلفت هذه الإنجازات مصاريف كبيرة جدا حيث أدت الى ارهاق خزينة الدولة ، مما أوقع البلاد في أزمة مالية حادة.

- **عهد محمد باي (1855- 1859):** أعلن ما سمي ب"**عهد الأمان**" في **9 سبتمبر1857 (يتكون من 11 بُنذ)** وهو يخدم مصالح الجالية الاوربية، فقد نصت بنوده على أمان جميع السكان في تونس على اختلاف أديانهم و لغاتهم و على مساواتهم أمام القانون، الضرائب و حرية الاعتقاد الديني...، كما منح للأجانب الحق في ممارسة الاعمال و مختلف الصناعات، و فتح الباب لتسرب الاقتصاد الأوربي الى البلاد، حيث هذا العهد جعل تونس ملاذا للاقتصاد الأوربي و أوقعها في قبضة الدول الاوربية.

- **عهد محمد الصادق باي (1859- 1882):** في عهده صدر "**دستور 26 أفريل 1861"(يتكون من 13 باب ويضم 114 فصل)** جاء بتأثير من الدولة الاوربية لخدمة أغراض الأجانب و الرعايا و ظل ساري المفعول ثلاث سنوات الى ان اندلعت **ثورة ابن غذاهم سنة 1864** التي أرغمت الباي على توقيف العمل به، و بالموازاة مع هذه القوانين التنظيمية نشرت عدة قرارات كانت كلها في صالح الأجانب، فساءت الحالة الاقتصادية وازدادت القروض الاجنبية ، و نظرا لعجز الخزينة توقفت تونس عن تسديد الديون بداية من 1866 حيث قدر دين الايالة ب **125 مليون فرنك**، فقررت الدول الاوربية تكوين لجنة دولية في مارس 1869 للإشراف على المالية التونسية تحت حماية فرنسا ،بريطانيا وإيطاليا، وكانت النتيجة ان فقدت الدولة

التونسية حرية التصرف في شؤونها المالية ، كما فقدت استقلالها السياسي آنذاك الا ان الاوضاع في اوروبا اخرت العملية الى سنة 1881، وفي هذه الاثناء جاء **الوزير خير الدين بإصلاحاته (1873-1877) التي مست جميع المجالات** ،و ان الكثير من الإجراءات التي اتخذها جاءت كمحاولة للنهوض بتونس لكن دون جدوى.

في تلك الفترة ازدادت شدة التنافس على تونس بين فرنسا ،بريطانيا وايطاليا ، وتأثر هذا التنافس بالوضع الدولي العام خاصة فيما يتعلق بالأزمة الشرقية سنة 1875 وقيام الحرب الروسية التركية سنة 1877 ، فقد تقرر مصير تونس في كواليس مؤتمر برلين سنة 1878، حيث اطلقت بريطانيا يد فرنسا في ممارسة سلطتها على تونس مقابل بريطانيا سيطرتها على قبرص ، وحصلت فرنسا على موافقة المانيا على ذلك ،و لم يبق سوى معارضة ايطاليا التي حاولت الحصول على امتيازات في تونس ، فاستغلت فرنسا فرصة وقوع مناوشات على الحدود بين قبيلتين تونسية وجزائرية ،وغزت الاراضي التونسية بدعوى تأديب قبيلة خمير المعتدية في افريل 1881، دعت فرنسا الباي الصادق الى الاشتراك معها في حملتها العسكرية ضد رجال القبائل ،وسرعان ما وصلت القوات الفرنسية الى ابواب مدينة تونس ،واجبرت الباي على توقيع **معاهدة باردو في 12 ماي 1881** الذي بموجبه اصبحت تونس محمية فرنسية، ثم تلتها **اتفاقية مرسى الكبير في 24 جوان 1883**.

خاتمة: بعد وفاة حمودة باشا تعاقب على حكم تونس عدة بايات ، حيث شهد في عهدهم عدة إصلاحات من اجل النهوض بالبلاد، في المقابل ازداد التدخل الأوربي في تونس ما بين 1851 – 1873 في البداية كان سلميا تجاريا ثم تطور تدريجيا ليأخذ طابع ماليا ثم عسكريا بعدها سياسيا، وقد كان نظام الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة في الايالة وسيلة لدعم المصالح الاوربية، كل هذه الأوضاع جعلت تونس تدخل في ازمة مالية التي تسببت في الأخير الى فرض الحماية الفرنسية عليها سنة 1881م.